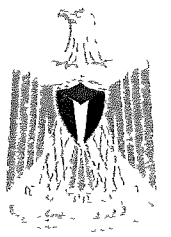




PERMANENT
OBSERVER MISSION OF
PALESTINE
TO THE
UNITED NATIONS

115 EAST 65TH ST
NEW YORK NY 10021

TEL 212 288 8500
FAX 212 517 2377



كلمة معالي السيدة ربيحة نياض، وزيرة شؤون المرأة، دولة فلسطين، أمام لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين، 6 مارس/آذار 2013:
(الرجاء المراجعة عند الإلقاء)

السيدة الرئيسة،
السيدات والسادة، الحضور الكريم،

أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، كما أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب على انتخابهم، متمنية لكم التوفيق والنجاح.

إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم أمامكم اليوم لإشارككم الحديث عن المرأة الفلسطينية وقضاياها وتطلعاتها لمستقبل أفضل يوفر لها الأمن والأمان، ويمكنها من المشاركة في بناء وطنها على كافة المستويات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، في ظل دولة فلسطين خالية من العنف، تسودها الديمقراطية والعدالة الإجتماعية والمساواة الكاملة والشراكة الحقيقية ما بين المرأة والرجل. وهنا إسمحوا لي أن أتقدم بإسمي وبإسم المرأة الفلسطينية بالشكر الجزيل لجميع الدول الشقيقة والصديقة على وقوفها إلى جانب فلسطين وقضيتها العادلة بالتصويت على القرار 67/19 بمنحها وضع دولة غير عضو مراقب بالأمم المتحدة. كما ونشكر السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره حول وضع المرأة الفلسطينية وتقديم الدعم لها، وعلى مواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره وتحقيق إستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدات والسادة،

إن العنف ظاهرة عالمية، ورغم كل الجهود التي تقوم بها الهيئات الأممية والإقليمية والمحلية على مستوى العالم، إلا ان هذه الظاهرة لاتزال مستمرة، إذ تشير العديد من الدراسات الميدانية والأبحاث الحكومية والأهلية، أن امرأة واحدة من بين ثلاث نساء على الأقل تتعرض للعنف سواء

بالضرب أو الإكراه أو الإهانة في كل يوم من أيام حياتها. وذكرت منظمة الصحة العالمية بهذا الصدد، أن قرابة 70% من ضحايا جرائم القتل من النساء ويقتلن على أيدي رفاقهن الذكور.

إن المرأة مازالت تتعرض لعنف مهين من قبل الرجل يهدد حياتها وكيانها كإنسانة لها كرامتها وحريتها، سواء في البيت أو العمل، وفي مشاركتها السياسية والإقتصادية، لهذا فهناك صعوبات وعقبات أمامها للتغلغل بقوة في مواقع صنع القرار المختلفة.

لهذا كله بدأ العمل منذ الثمانينات يبرز بقوة للحد من ظاهرة العنف، فكان المؤتمر العالمي الثالث المعنى بالمرأة والمنعقد في نيروبي عام 1985 وصولاً إلى إعلان بيجين عام 1995 للوقوف أمام هذا الظاهرة العالمية التي تعاني منها النساء والتي أصبحت عائقاً أمام التنمية الحقيقية المستدامة، وتمثل إنتهاكاً صارخاً لأبسط حقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

تعاني المرأة الفلسطينية كغيرها من النساء من العنف المجتمعي، سواء على مستوى الأسرة أو العمل أو القوانين التي تخضع لها، وهذا ما أكدته الإحصائيات الفلسطينية إلا أن هناك عنف أقسى وأشد وهو عنف الإحتلال الإسرائيلي الذي يطال كافة جوانب الحياة الفلسطينية وكافة الشرائح، فلا يابه لمرأة أو رجل أو شيخ أو طفل، فهو يمارس سياسة عنف عنصري ممنهج ومنظم دون رقابة دولية أو قانون أو رادع فيقتل، ويعتقل، ويعتدي، ويهدم البيوت، ويخرج سكانها منها، ويبني الجدار والحواجز ويرحل الأهالي ويصادر الأراضي ضارباً بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية وحقوق الإنسان معتبرين أنفسهم فوق القانون.

إضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن التبعات السياسية الخطيرة في مضمون القضية الفلسطينية جراء سياسات وممارسات قوات الإحتلال الإسرائيلي لتهويد القدس الشرقية وطرد سكانها منها وهدم البيوت لصالح قطعان المستوطنين الذين يعيشون بالأرض فساداً، وغيرها الكثير من السياسات العنصرية الممنهجة والمنظمة تتحمل آثاره المرأة الفلسطينية، وعلى الصعيد السياسي لقطع الطريق أمام أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ولاننسى محاصرة الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة. هذا الحصار الظالم والجائر الذي طال حياة شعبنا برمته من أطفال ونساء وشيوخ ورجال، ويقف عائقاً أمام التقدم والإزدهار وإعادة بناء مادمرته آلة الحرب الإسرائيلية والقنابل المحرمة دولياً.

إن المرأة الفلسطينية وعلى مدار تاريخها الطويل أثبتت صمودها وقوتها على أرضها، على الرغم مما تتعرض له من ضربات وإنتهاكات إسرائيلية متواصلة إذ واصلت المؤسسات النسوية وما تزال سعيها نحو نيل حقوقها وحريتها في العيش الكريم. وبهذا الصدد، ولتوفير الأمن والأمان للمرأة الفلسطينية، قامت وزارة شؤون المرأة، وبالشراكة مع المؤسسات المجتمعية والنسوية على إصدار قرارات وزارية من شأنها التقليل من نسبة العنف الموجه ضد المرأة ومن بينها:

- 1- إنشاء اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة.
- 2- المصادقة على الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019.
- 3- مشروع قانون حماية الأسرة من العنف.
- 4- مشروع نظام تحويل النساء المعنفات إلى الخدمات الصحية والإجتماعية والشرطية.
- 5- إصدار قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية خاصة بتطبيق القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2000.
- 6- تشكيل اللجنة الوطنية الحساسة للنوع الاجتماعي.

وبهذا نحن نعمل اليوم ونسعى بكل طاقتنا للإضمام إلى الإتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، وما كانت لجهودنا أن تنجح لولا مساندة مؤسسات الأمم المتحدة وخاصة UN WOMEN.

وفي الختام، نشكر لكم مواقفكم ودعمكم النبيل والمتواصل للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه بالتححرر والإستقلال، ونشكركم على دعمكم ووقوفكم إلى جانب المرأة الفلسطينية. وإذ نؤكد حرصنا ودعمنا للمواثيق والأعراف الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة، نطالب بضرورة إنهاء الإحتلال الإسرائيلي ورحيله عن أرضنا والعمل على الإفراج عن إسيراتنا وأسرانا البواسل في سجون الإحتلال ورفع الحصار عن قطاع غزة. كما نطالب ونؤكد على ضرورة إمتثال إسرائيل لجميع الإلتزامات بموجب القانون الدولي دون قيد أو شرط، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف.

ومن هنا نتوجه للمجتمع الدولي بأسره لنبذ وإدانة الأعمال الإرهابية الممنهجة التي يمارسها الإحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وأن يكون له الدور الأبرز والرئيسي في تنفيذ الإجراءات والآليات التي تحد من العنف بكافة أشكاله وأنواعه ضد أبناء شعبنا الأعزل في مواجهة أعتى ترسانة عسكرية في المنطقة.

شكرا لحسن إستماعكم.